لجنة تطالب بمساءلة السلطات السعودية عن تكرار كوارث السيول



وأوضحت اللجنة أن كارثة سيول جدة عام 2009، التي أودت بحياة أكثر من مئة شخص، كشفت عن أوجه قصور واضحة في البنية التحتية والتخطيط والرقابة، مشيرة إلى أنه رغم التحقيقات والملاحقات القضائية التي شملت حينها مئات المتهمين بالفساد والتقصير، فإن تجدد السيول يثير تساؤلات جدية حول فاعلية التدابير الوقائية وجدية الالتزام الرسمي بمنع تكرارها.

ورأت اللجنة أن تكرار هذه الكوارث يضع السلطات أمام مسؤولية مباشرة تتعلق بواجب حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية والسكن الآمن، مؤكدة أن إلقاء اللوم على غزارة الأمطار أو مخالفات البناء أو أخطاء المقاولين والموظفين لا يعفي الجهات العليا من مسؤولياتها المؤسسية في التخطيط والإشراف وضمان تنفيذ مشاريع الحماية.

كما أشارت إلى أن غياب الشفافية حول ميزانيات مشاريع تصريف السيول ومراحل تنفيذها وأسباب تعثرها يقوّض الحق في الحصول على المعلومات والمساءلة، لافتة إلى أن غياب مجلس تشريعي منتخب يمتلك صلاحيات رقابية، إلى جانب القيود المفروضة على حرية التعبير والنقد العلني، يحدّ من الرقابة المجتمعية ويعيق كشف أوجه التقصير.

وفي ختام طرحها، دعت لجنة الدفاع إلى فتح تحقيق مستقل وشفاف في أسباب تكرار السيول، ومساءلة جميع المسؤولين عن التقصير دون استثناء، ونشر ميزانيات مشاريع الحماية ونتائج تنفيذها للرأي العام.

كما طالبت بتقديم تعويضات عادلة لأسر الضحايا والمتضررين وضمان جبر الضرر، إلى جانب ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، وتفعيل الرقابة والمساءلة عبر مؤسسات منتخبة ومستقلة.